

Distr.: Limited  
21 September 2015  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والستون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

## مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثانية والستين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

إضافة

## المحتويات

الصفحة

٢	..... موجز الرئيس
٢	..... الترابط: الأمولة وهشاشة الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي



الرجاء إعادة استعمال الورق



## موجز الرئيس

### الترباط: الأمولة وهشاشة الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي (البند ٣ من جدول الأعمال)

١- تناولت المداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال حالة الاقتصاد الكلي العالمي على خلفية الفصلين الأول والثاني من تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٥. وبعد مرور سبع سنوات على اندلاع الأزمة المالية، وفي ظل تباطؤ الطلب الإجمالي العالمي، واستمرار عدم المساواة في الدخل وكذا الهشاشة المالية، ظل نمو التجارة والإنتاج على الصعيد العالمي ضعيفاً. وعدم كفاية تشكيلة تدابير السياسة العامة في البلدان المتقدمة، مقروناً بنظام مالي معطل متحيز تجاه الاستثمارات القصيرة الأجل واستثمارات المضاربة، ربما يتسبب في نشوء "فقاعات" في قيمة الأصول ويدفع بهذه الاقتصادات إلى ركود مزمن. وتشمل العوامل السلبية الأخرى المؤثرة في البلدان النامية انخفاض أسعار السلع الأساسية، والانعكاس الحاد في مسار تدفقات رأس المال في ظل زيادة تقلب الأسواق المالية وتعاضم المخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون، ولا سيما في القطاع الخاص. وترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة أن البلدان النامية لم يعد بوسعها الاعتماد على الصادرات وحدها للتعجيل بوتيرة النمو، بل لا بد لها من البحث عن محركات جديدة للنمو قوامها اضطلاع الأسواق المحلية والإقليمية بدور أكبر. وقد أثار ذلك قلقاً إزاء احتمالات تحقيق خطة التنمية الطموحة لما بعد عام ٢٠١٥.

٢- وقال عدة متكلمين، بينهم متكلم باسم مجموعة إقليمية، إنه لا بد، في عالم مترابط على الصعيد العالمي، أن تكون السياسات الاقتصادية الوطنية متسقة على الصعيد العالمي، والتدابير القصيرة الأجل متسقة مع الأهداف الطويلة الأجل. وبينما تساءل وفدان عن القوى الاجتماعية التي يمكن أن تحقق الحد الأدنى من الاتساق الدولي اللازم لتنسيق السياسات، ألمح أحد أعضاء فريق المناقشة إلى زيادة الاعتراف بأن النماذج التي تنبني عليها السياسات الاقتصادية الراهنة تتسبب في مشاكل بالنسبة لجميع البلدان، وهو ما قد يحفز على عملية المراجعة الجذرية اللازمة.

٣- وأثنت عدة وفود على أمانة الأونكتاد لما أدرجته من تحليل سليم وتوصيات بشأن السياسات العامة في وثائق المعلومات الأساسية عن الحالة الاقتصادية العالمية وآثارها في البلدان النامية. فقد كان التحليل متعمقاً وشاحداً للفكر، وأعطى صورة دقيقة. وقالت عدة وفود أخرى إن التوصيات مناسبة ووجيهة، ولا سيما منها ضرورة تشديد التنظيم المالي، وإصلاح الإدارة في المؤسسات المالية الدولية، وتبني سياسات اقتصاد كلي أكثر توسعاً. ودعوا، علاوة على ذلك، إلى إجراء مناقشة مستفيضة لتقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٥، تعقد أثناء الدورة التنفيذية الثانية والستين لمجلس التجارة والتنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.